الآثار الاجتماعية للركود التضخمي في الوطن العربي

د/ علي كنعـــــان *

المقدمة:

يعتبر الركود التضخمي من الأمراض الاقتصادية التي تصيب الدول المتقدمة التي بلغت معدلات عالية من النمو ثم توقفت ليظهر الركود إلى جانب التضخم معاً ، أما الدول النامية وخاصة الدول العربية فهي لم تستكمل مسيرة نموها وتطورها وبالتالي يجب أن تعيش فترة تضخم فقط ، لكن سياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في الخصخصة وتخفيض حجم المديونية وتخفيض حجم التدخل الحكومي قد أدت إلى الركود الذي زاد المشاكل الاجتماعية في هذه الدول بل ساهم في تفاقمها حيث تزايدت معدلات الفقر والبطالة وظهر بشكل واضح التمايز الاجتماعي نتيجة سوء توزيع الدخل القومي وانخفض حجم الإنفاق على الخدمات الاجتماعية .

فالبحث يطرح هذه المشكلات ويبحث في اتجاهات معينة للإصلاح .

أهمية البحث:

إن الأثر السلبي الذي يتركه الركود التضخمي على الفرد و على عملية التنمية الشاملة في الوطن العربي أعطى مبرراً لهذه الدراسة من أجل اتخاذ إجراءات عملية لإصلاح الوضع و علاج الاختلالات من خلال دراسة تفصيلية قابلة للتطبيق وفق الإمكانات المتاحة للوطن العربي .

الهدف من الدراسة :

الكشف عن الآثار الاجتماعية للركود التضخمي في الوطن العربي في محاولة الوقف على مفهوم و طبيعة و تطور و قياس أثر الركود التضخمي على الاقتصاديات البلدان العربية لما من شأنه وضع مؤشرات تسهم في التخفيف من الآثار الاقتصادية والاجتماعية للركود التضخمي ووضع التوصيات والمقترحات بهذا الشأن.

فرضية الدراسة :

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن ظاهرة الركود التضخمي في الوطن العربي تؤدي الى آثار اجتماعية خطيرة و هذا ما أنعكس سلباً على اقتصاديات البلدان العربية وعلى تنميتها الاقتصادية والاجتماعية الشاملة .

---

* أستاذ الاقتصاد المساعد – كلية الاقتصاد – جامعة دمشق.

منهج الدراسة:

اعتمدنا في الدراسة اكثر من منهج فقد استعنا في هذه الدراسة بالطريقة الاستقرائية لمحاولة الوقوف على صحة فرضيتنا بالوصول إلى نتائج معينة من حقائق محددة، أي الوصول إلى الكل من خلال الجزء ومن جهة أخرى فقد استعنا بالطريقة الاستنباطية حيث كانت نقطة البداية في هذه الدراسة هي الاطار النظري وصولاً إلى التحليل و التقييم البياني،وقد اعتمدنا لتحقيق هذا الغرض بالأسلوب الوصفي ، والتحليلي، والمقارن .

١ -مفهوم وطبيعة الركود التضخمي :

يعتبر التضخم من الأمراض الاقتصادية الحديثة التي ظهرت وتطورت في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية لكن ذلك لا يعني أن المجتمعات في مراحلٍ سابقة لم تعرف التضخم ، فالارتفاع المستمر في الأسعار لم يظهر إلا من خلال هذه الفترة نظراً لأن الدول استخدمت قاعدة النقود الورقية أساساً لإصدار النقد وأن الحكومات اعتمدت على الإصدار في تمويل برامجها الاقتصادية والاجتماعية في حالات نقص الموارد الحكومية . لكن هذه الحالة العامة لم تكن متساوية فيما بين الدول ، فقد اختلف معدل التضخم من دولة إلى أخرى وتباينت السياسات بين الدول النامية التي تسبب التضخم ، ولهذا نرى بأن التضخم الذي ساد في أوربا في فترة الخمسينات والستينات يختلف عن التضخم الذي ساد في الدول النامية خلال هذه الفترة من حيث السبب والنتيجة .

فقد انتهى التضخم في أوروبا بظهور موجة جديدة من الركود الاقتصادي ثم ترافق فيما بعد مع موجة الركود وسيطرة حالة عامة في أكثر الدول الأوروبية والولايات المتحدة سميت " الركود التضخمي " ولم تستطع كل الاقتصاديات حتى الوقت الحاضر التخلص من هذه الحالة ، لكن الأمر المستغرب في الأوساط الاقتصادية هو انتقال هذه الحالة إلى اقتصاديات الدول العربية التي لا يجوز أن تظهر فيها حالة الركود طالما أنها لم تستكمل بناء اقتصادها وتشغيل مواردها بشكل كامل ، فكيف ظهرت هذه الحالة وما هي أسبابها والنتائج التي ستؤدي إليها في الظروف الراهنة ؟

تعريف الركود التضخمي stagflation:

قبل أن نعرف ظاهرة الركود التضخمي ينبغي تسليط الضوء على كل من التضخم والركود بشكل منفصل بعضها عن الآخر.

التضخم : يمكن تعريف التضخم كظاهرة نقدية من خلال الأسباب التي تؤدي إليه فهو " زيادة في كمية النقود تؤدي إلى الارتفاع في الأسعار " سواء برزت تلك الزيادة من خلال عرض النقود (الإصدار النقدي أو التوسع المصرفي في خلق الائتمان) أو برزت من خلال الطلب على النقود (الاتفاق على الناتج)[1] .

فالركود يعني : تقييد حركة الإنفاق الكلي في الاقتصاد الوطني مما يؤدي إلى انخفاض حجم النشاط الإنتاجي بنسبة أقل من انخفاض الطلب مما يؤدي إلى انخفاض المستوى العام للأسعار .

يركز هذا التعريف على الإنفاق الكلي على الناتج الوطني فكلما انخفض حجم الإنفاق

كلما أدى ذلك إلى انخفاض القدرة الشرائية للسكان وارتفاع قيمة النقد ، أي يؤدي الركود إلى تخفيض الطلب وزيادة قيمة النقد وزيادة عرض المنتجات من السلع والخدمات عن الكميات المطلوبة .

ويرى آخرون الانكماش أو الركود بأنه انخفاض الطلب الكلي الفعلي عن كمية المنتجات الكلية الحقيقية ، انخفاضاً يؤدي إلى حدوث انخفاض في مستوى الأسعار ، أو هو نقص تيار الإنفاق النقدي عن كمية المنتجات"(4) .

يركز هذا التعريف على جانبي العرض والطلب فالانكماش أو الركود ينتج عن انخفاض الطلب في مواجهة العرض مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار.

أما ظاهرة الركود التضخمي فإنها تعني حسب وجهة نظر المدرسة الكينزية " يظهر الركود التضخمي عندما يزداد الدخل القومي ويزداد الميل للادخار ويتناقص الميل للاستهلاك وتنخفض الكفاية الحدية لرأس المال فينقص الاستثمار وتظهر مشكلة البطالة في صفوف العمال والموارد ويظهر الركود إلى جانب التضخم القائم نتيجة حالة التشغيل الكامل "(5) .

فالركود التضخمي حسب الكينزية حالة تصيب اقتصاديات الدول المتقدمة التي بلغت التشغيل الكامل فيظهر الركود نتيجة نقص الاستهلاك إلى جانب التضخم الذي يلازم حالة التشغيل الكامل ، فهي ظاهرة تتعلق بالهيكل الاقتصادي وبحركة المتغيرات الاقتصادية الكلية.

أما التعريف الأكثر دقة للركود التضخمي فهو : ارتفاع معدلات التضخم ومعدلات البطالة في الاقتصاد الوطني بآن واحد نظراً لتوسع الدولة في سياستها الكلية في تحفيز الطلب مما يؤدي إلى زيادة التضخم وانخفاض البطالة وعندما تخفض الدولة الطلب بالانكماش تزداد البطالة وينخفض التضخم .

و تعريفنا للتضخم الركودي فهو : " حالة مرضية تصيب الاقتصاديات المتقدمة نتيجة الخلل الهيكلي في قطاعات الاقتصاد والخلل في استخدام السياسات الكلية التي تؤدي في حال التوسع إلى زيادة التضخم ونقص البطالة ، وفي حال الانكماش الى انخفاض معدل التضخم وزيادة البطالة، وقد أدت الموازنة بين السياستين الى تزايد التضخم والبطالة بآن واحد دون رجوع"(6).

يظهر من خلال هذا التعريف سبب التضخم الركودي ، ويبدو واضحاً أن اعتماد سياسة اقتصادية كلية نصف توسعية ونصف انكماشية يؤدي الى ارتفاع البطالة وارتفاع التضخم دون توقف وقد ظهرت هذه الحالة في أوروبا والولايات المتحدة منذ عام /1960/ وحتى الوقت الحاضر .

٢- منحنى فيليبس " للبطالة والتضخم " :

ركز الاقتصادي الانكليزي أ.و.فيليبس A.W.Philips في دراسة مهمة نشرها عام /1958/ تحت عنوان " العلاقة بين البطالة ومعدلات تغير الأجور النقدية في المملكة المتحدة خلال الفترة 1861-1957 " على وجود علاقة إحصائية قوية بين نسبة العاطلين عن العمل ومعدل التغير في الأجور ، وتوصل الى نتيجة هامة مفادها " عندما ترتفع معدلات البطالة

تنخفض الأجور النقدية وعندما تنخفض معدلات البطالة ترتفع الأجور النقدية " (7)

وقد قام كل من ريتشارد ليبسي R.Libsey عام /1960/ وكل من سامولسون Paul.A.Samuelson وروبرت سولو R.M Solow بتطوير هذه الفكرة والتوصل الى العلاقة العكسية بين التضخم والبطالة ، وسرعان ما أصبحت هذه العلاقة تعرف بـ " منحنى فيليبس Philips Curve " كما في الشكل رقم (1) .

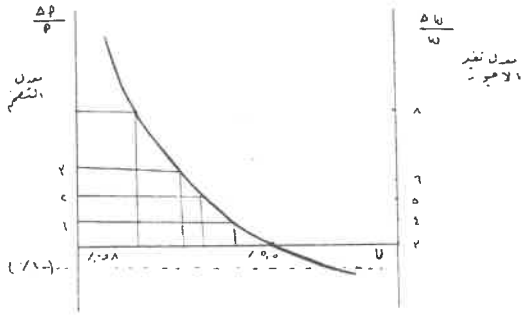

يظهر في الشكل رقم (1) البطالة على المحور الأفقي وعلى المحور الرأسي الأيسر معدل التضخم السنوي وعلى المحور الرأسي الأيمن معدل الزيادة السنوية في الأجور النقدية ، ويبدو واضحاً بأن المحور الرأسي الأيمن يزيد بمقدار 3% سنوياً وهو مقدار ثابت عن الجانب الأيسر مما يعني أن التضخم ينخفض بمقدار 3 % عن الزيادة في الأجور وعليه فأن معدل التضخم = معدل زيادة الأجور – معدل نمو إنتاجية العمل .

فلو أن الأجور ازدادت بمعدل 6% في السنة وكانت إنتاجية عنصر العمل تنمو بمعدل 3% فإن الأسعار سوف ترتفع 3% في السنة ، أما إذا كان معدل الزيادة في الأجور مساوياً لمعدل نمو الإنتاجية يكون معدل نمو التضخم مساوياً للصفر ، ويلاحظ من خلال الشكل رقم (1) أنه إذا كان معدل البطالة يساوي 5.5% من قوة العمل وكانت الأجور تزيد بنسبة 3% في السنة وكانت الإنتاجية تزيد بمقدار 3% فإن معدل التضخم الذي سيسود هو صفر ومن الممكن خفض معدل البطالة الى أقل من 5.5% مقابل السماح بزيادة التضخم ، مما يعني أن هناك علاقة عكسية بين البطالة والتضخم ، فإذا قرر صانعوا القرار الاقتصادي تخفيض البطالة 2% فإن معدل التضخم سيرتفع الى 3% وستكون الزيادة في الأجور 6% وكان الاقتصاد القومي في هذه الحالة قد بدل أو قايض تخفيض معدلات البطالة 3.5% مقابل الموافقة على تضخم 3%. وقد لاقى منحنى فيليبس قبولاً واسعاً من قبل الكينزية وجميع الاقتصاديين ، لكنه لوحظ في فترة الستينات والسبعينات في أوروبا والولايات المتحدة الأميركية تزايد معدلات الأسعار وتزايد معدلات البطالة وأصبحت المسألة أكثر تعقيداً وظهرت حالة الارتفاع اللولبي للتضخم .

٢ – الارتفاع اللولبي لمعدل التضخم والبطالة :

إن العمل السياسي في ظل الديمقراطية يتمتع بحساسية عالية نظراً لحاجة السياسي

لاتخاذ قرارات ترضي الناخبين حتى لو كانت تخالف الموضوعية المطلوبة في الاقتصاد القومي ، فاستخدام السياسة التوسعية يؤدي الى زيادة التضخم واستخدام السياسة الانكماشية يؤدي الى زيادة معدلات البطالة ، لذلك حاولت السياسات الاقتصادية إيجاد التوافق بين محاربة البطالة ومحاربة التضخم ،وانتهت القرارات لظهور الارتفاع اللولبي للتضخم والبطالة[٨] . كما هو في الشكل رقم (2) .

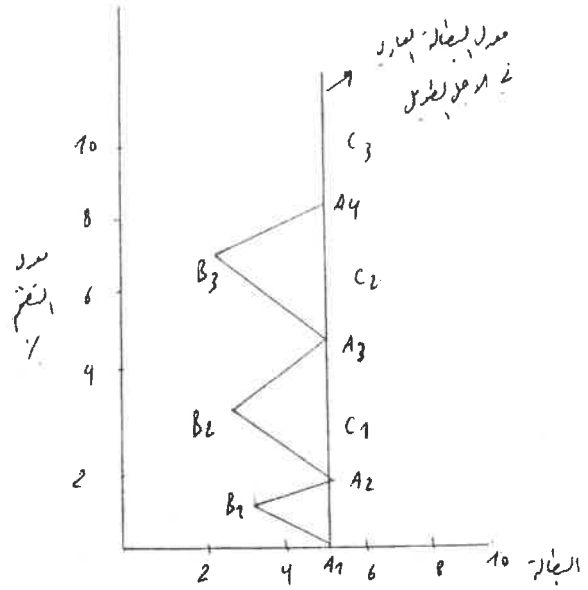

يلاحظ من خلال الشكل رقم (2) بأن استخدام سياسة توسعية سوف يؤدي لزيادة التضخم وتخفيض البطالة حيث ينتقل من وضع A1 إلى وضع B1 وعندما تميل السياسة الاقتصادية إلى الانكماش نلاحظ بانتقال الاقتصاد إلى الوضع A2 فتزداد البطالة ويزداد معها التضخم لكن بمعدلات أقل ثم تظهر اتجاهات جديدة تطالب بالتوسع فينتقل الاقتصاد من الوضع A2 إلى الوضع B2 وهكذا من خلال السياسات الانكماشية والتوسعية يتصاعد معدل التضخم والبطالة معاً ، وذلك على شكل زيادة حلزونية وقد ظهرت هذه الحالة في الولايات المتحدة وفرنسا خلال الفترة من 1959-1981 وكما تبدو في الشكل البياني رقم (3) .

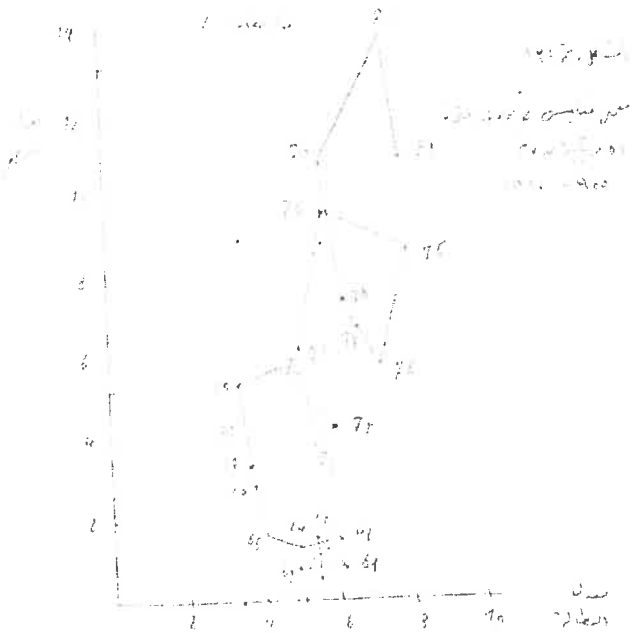

الشكل رقم (٣) يوضح تطور البطالة والتضخم في الولايات المتحدة الأميركية .

يلاحظ في الولايات المتحدة استناداً للسياسة التوسعية أو المقيدة التي أدت الى ظهور اللولب الحلزوني المتصاعد الذي انتهى بمعدل بطالة ٨٪ ومعدل تضخم ١١٪ عام / ١٩٨١ / وقد استمرت الحالة في الولايات المتحدة وفي أوروبا حتى عام / ١٩٩١ / إلا أنه في الفترة الأخيرة منذ عام / ١٩٩٥ / وحتى / ١٩٩٨ / قد تراجع معدل التضخم وارتفع بالمقابل معدل البطالة حتى وصل الى ٦–٨٪ في بعض الدول الأوروبية ، وذلك بسبب تعويضات البطالة ومعدل الرفاهية وقانون الحد الأدنى للأجور والضمان الاجتماعي (٩).

٤ - تفسير البطالة لدى المدرسة الكينزية :

جاءت أفكار المدرسة الكينزية كرد فعل على ما حدث في الواقع العملي من أزمات وخاصة الكساد الكبير عام / ١٩٢٩ / ، والذي وقفت عنده المدرسة النيوكلاسيكية عاجزة عن إيجاد تفسير لما يحدث ، وعندها جاءت أفكار اللورد كينز لترد على النيوكلاسيكية وتعتبر أن الانخفاض في الأجور يماثل الانخفاض في سعر الفائدة ويؤديان بدورهما الى زيادة معدلات البطالة .

يميز كينز بين (الميل للادخار - " الميل للاستهلاك " وبين الميل للاستثمار ، فكلا الميلين عنده يخضعان لعوامل مختلفة وبهذا الإطار يرى كينز بأن توازن الدخل القومي يتحقق حينما يتعادل الادخار مع الاستثمار ، أما إذا حدث اختلاف بين حجم ما يدخره المجتمع وحجم ما يستثمره ، فإن توازن الدخل لا بد أن يختل فإما أن يحدث التضخم أو الجمود حسب الحالة وتتضح الآثار من خلال الحالتين التاليتين :

١ - زيادة حجم الادخار على الاستثمار : إذا زاد حجم الادخار على الاستثمار ، فإن ذلك يعني أن الطلب الكلي الفعال ينخفض عن العرض الكلي وسيؤدي ذلك لزيادة المخزون السلعي وانخفاض الأرباح الأمر الذي يؤدي الى انخفاض المستوى العام للأسعار وتتزايد معدلات البطالة ولما كانت هناك علاقة دالية (علاقة ارتباط Functional بين مستوى الدخل القومي ومستوى الادخار القومي ، فإن انخفاض الدخل سيؤدي خلال الفترة الجارية الى تخفيض الادخار وبالتالي الوصول الى وضع توازني جديد أقل من التوازن في بداية الفترة وتكون الحالة انكماش وزيادة في مستويات البطالة .

٢ - زيادة حجم الاستثمار على الادخار : إن هذه الحالة تعني أن الطلب الفعال سوف يكون أكبر من العرض الكلي وفي هذه الحالة ينقص المخزون السلعي وتتزايد المبيعات وترتفع الأسعار والأرباح فإذا كانت هناك طاقات إنتاجية معطلة فسوف يزداد الطلب عليها ويزداد الإنتاج وترتفع الدخول الأمر الذي يؤدي لزيادة مستويات التشغيل لعناصر الإنتاج وينخفض مستوى البطالة في صفوف العمال .لكن هذه الحالة تؤدي الى ارتفاع الأسعار وحدوث التضخم عندما يصل الاقتصاد الى مرحلة التشغيل الكامل [١٠] .ولتحديد حجم الفجوة الانكماشية نلاحظ في الشكل البياني رقم (٤) بأن نقطة التوازن (ن) هي نقطة تقاطع منحنى الطلب الكلي الفعال مع الخط الاسترشادي (العرض الكلي) والتي يقابلها مستوى من الدخل مقداره (م د) ومستوى من الاستثمار هو (م ق) ، فإذا قرر الأفراد الاحتفاظ بالنقود معنى ذلك سوف يزداد الادخار على الاستثمار أي تنخفض الأموال المخصصة للاستثمار من (م ق) الى (م ح) ويترتب على انخفاض الاستثمار نقص الإنتاج وانخفاض الأرباح ، وهذا ما يؤدي الى نقص الدخل من (م د) الى (م د) ويؤدي ذلك الى حدوث فجوة انكماشية مقدارها (ن ب) أو هي متمثلة بالمسافة الرأسية (ن ق) وهي معادلة لنقص الاستثمار ونقص الدخل ويترتب على هذه الفجوة زيادة معدلات البطالة وتعطل الموارد الإنتاجية [١١]

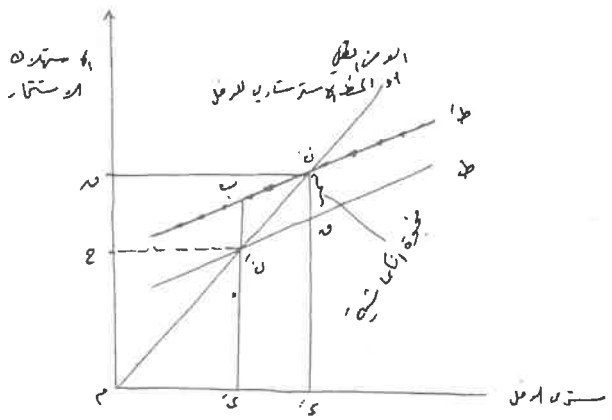

الشكل رقم (٤)

٥ - المدرسة النقدية والبطالة :

نشأت المدرسة النقدية في الخمسينات من هذا القرن وهي تحمل أفكار المدرسة النيوكلاسيكية وكان أبرز مؤسسي هذه المدرسة ميلتون فريدمان Milton friedman وكارل برونر k.brunner وأز ملترز A Melzer وفيليب كاجان F.kagan ود.ليدلر D.laidler وغيرهم ، وقد تركزت أفكار النقديين حول دور النقد في الاقتصاد مما يعني بذلك المدرسة الكينزية بل على العكس تركزت انتقاداتهم على ما ذهبت إليه المدرسة الكينزية من اقتراحات وتوصيات بشأن السياسة التوسعية التي أدت وتؤدي بشكل مستمر إلى إحداث التشغيل الكامل وظهور التضخم والبطالة في الاقتصاديات الرأسمالية فكيف فسر النقديون ظاهرة البطالة في الرأسمالية المعاصرة ؟.

يرجع النقديون سبب الأزمات إلى التقلبات التي تحدث في الرصيد النقدي والتي تؤدي إلى حدوث تقلبات في الدخل والناتج والتوظيف وقد ميز النقديون بين حالتين :

١ - الحالة الأولى :

استخدام سياسة توسعية : إذا قام المصرف المركزي بإتباع سياسة نقدية توسعية فسوف ينزل الى السوق مشترياً للأسهم والسندات " وفقاً لهذه الحالة ، سوف ترتفع أسعار الأوراق المالية ويعيد المستثمرون تركيبة المحفظة المالية ، وبما أن عرض الأسهم والسندات قد انخفض وارتفعت أسعارها لذلك يفكر الأفراد حسب وجهة نظر ميلتون فريدمان وآنا شفارتز بشراء الأراضي والمباني وزيادة الاستهلاك مما يؤدي الى زيادة الاستثمار أي إذا لاحظ المستثمرون زيادة في الطلب فإنهم سيوظفون استثمارات جديدة تؤدي الى زيادة الإنتاج الحقيقي وتخفيض مستوى البطالة ، وإذا ما استمرت هذه السياسة فإن الأسعار سترتفع في الأجل الطويل ولن يكون بمقدور الاقتصاد تخفيض حجم البطالة [١٣].

٢ - الحالة الثانية :

استخدام سياسة انكماشية إذا قام المصرف المركزي ببيع السندات والأسهم فإن ذلك سيؤدي الى تخفيض المعروض النقدي وهذا ما يؤدي لانخفاض حجم الطلب الكلي ، الأمر الذي يؤدي الى نقص الاستهلاك وهكذا تدريجياً يعمد المنتجون إلى تخفيض الإنتاج والى تسريح العمال وزيادة عدد العاطلين عن العمل .

وهكذا يرى فريدمان والنقديون بأن البطالة والتضخم لا يحدثان معاً فالتضخم ظاهرة نقدية مستقلة عن ظاهرة ارتفاع الأجور وضغط نقابات العمال ، أما البطالة فترجع لتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية على النحو الذي يشل من كفاءة الأسعار في سوق العمل ، والى الإعانات التي تقدمها الدولة والضمان الصحي والمزايا الأخرى للعمال لذلك لا يبحثون عن العمل أو قد ينتظرون الأعمال ذات الأجور المرتفعة و يرفضون الأعمال ذات الأجور المتدنية طالما أنهم يحصلون على الإعانات والضمان الصحي .

٦ - الكينزية والنقدية والحلول:

انطلقت الكينزية والنقدية من فرضيات ثابتة و انتهت إلى أن السياسة التوسعية في زيادة الطلب الكلي تؤدي إلى التضخم ونقص البطالة مع فارق بسيط في الوصول إلى هذه الحالة و إن السياسة الانكماشية تؤدي إلى تخفيض الأسعار وزيادة معدلات البطالة رغم أن كل منهما ركز على عدم الربط بين التضخم والبطالة لكن الظاهرة نشأت و تطورت منذ عام /١٩٦٠/و ما زالت حتى الوقت الحاضر.

أما الانتقادات التي وجهها النقديون للمدرسة الكينزية فهي :

١ – إن تعاظم دور الدولة في الحياة الاقتصادية قد أدى للانحراف عن مفهوم النظام الرأسمالي وظهور دولة شمولية مناهضة للحرية الفردية (١٤).

إن تطبيق الأفكار الكينزية قد أدى لزيادة الإنفاق العام دون أن يرافق ذلك زيادة في الموارد الحكومية مما أدى لزيادة عجز الموازنة وقد أدت معالجة العجز لظهور الأمور التالية:

ا – زيادة الضرائب على الدخل والثروة مما أضعف الحافز على الاستثمار.

ب – زيادة الاقتراض الحكومي من الجهاز المصرفي مما أدى إلى زيادة عرض النقود.

ج – زيادة اقتراض الحكومات عبر السندات الحكومية مما أدى لتحويل الموارد من القطاع الخاص إلى القطاع العام و عدم التخصيص الأمثل للموارد.

د – الالتزام بالتوظيف الكامل أدى لظهور إعانات للبطالة و برامج الضمان الصحي الاجتماعي مما أدى لعدم ظهور العرض و الطلب في سوق العمل .

هـ – إن تزايد دور الدولة قد أثر على حركة الأسعار و الأجور وقيد القطاع الخاص في الحركة و الانتقال و هو أمر يتناقض مع الحرية الفردية .

و – الاعتماد على السياسة المالية و إهمال دور السياسة النقدية في الاقتصاد مما أدى لانفجار مشكلة التضخم .

٧ - الآثار الاجتماعية للركود التضخمي :

يؤدي الركود التضخمي لظهور آثار اجتماعية سيئة في أكثر الأحيان نظراً لحركة الرواج القائمة و حركة البطالة في صفوف العمال فالمشكلة ليست كما يتصور النقديون القبول بأجر منخفض أو أن البطالة عند ٥٪هي طبيعية بل المشكلة أكبر من ذلك بكثير فقد يجبر العمال على ترك أعمالهم و خاصة الذين يكونون في مواقع المسؤولية و الذين كانوا قد رتبوا أمورهم الاجتماعية على هذا الدخل فكيف يقبلون بأجر منخفض و كيف يواجهون الحالة الجديدة إن المسألة ليست بهذه البساطة فغياب العامل الاجتماعي لدى النقديين يفقدهم المكانة الاجتماعية و التخطيط لإقامة مجتمع متكامل خالٍ من المشاكل والصعوبات.

٨ - الركود التضخمي في الوطن العربي :

استطاعت حكومات الدول العربية بعد الحرب العالمية الثانية تعويض الجماهير الكادحة عن الحرمان الذي كانت تعانيه في فترة الاستعمار ، فبدأت برامج الإصلاح والتطور وتقديم الخدمات التعليمية والصحية والثقافية وظهرت زيادات واضحة في الناتج الاجتماعي وفي

الرواتب والأجور وإقامة مشاريع القاعدة الأساسية اللازمة للاستثمار ، لكن ثورة أسعار النفط عام /١٩٧٣/ قد ساهمت برسم معالم عصر جديد استمر حتى عام /١٩٨٢/ حيث تميزت هذه الفترة بارتفاع أسعار النفط وإعادة توزيع الدخل العالمي لصالح الدول المنتجة للثروات الباطنية وحصلت الدول المنتجة للنفط على دخول إضافية لم تكن متوقعة وقد انعكس ذلك إيجابا على أوضاع هذه الدول وعلى أوضاع الدول العربية غير المنتجة للنفط وذلك من خلال المساعدات التي قدمتها الدول النفطية للدول غير النفطية ومن خلال تشغيل العمالة العربية الفائضة في مشاريع عمرانية ظهرت في دول الخليج العربي .

لقد ساهمت زيادة أسعار النفط بزيادة معدلات التضخم وتخفيض معدلات البطالة في أكثر الدول العربية، وذلك من خلال الإجراءات التالية :

١ – أدت زيادات أسعار النفط لزيادة الإيرادات الحكومية في دول الخليج العربي الأمر الذي أدى لإقامة مشاريع عمرانية استطاعت أن تستوعب العمالة الفائضة في كل من (مصر ـ الأردن ـ سورية ـ اليمن ـ السودان) وقد أصبحت التحويلات النقدية التي يرسلها هؤلاء العمال لبلادهم تشكل أحد أهم مصادر النقد الأجنبي [١٨].

٢ – قدمت الدول المنتجة للنفط (دول الخليج العربي) مساعدات كبيرة للدول العربية الفقيرة ساعدتها على إقامة مشاريع القاعدة الأساسية في الاقتصاد مما ساهم في فتح مجالات توظيف جديدة لم تكن موجودة سابقاً .

٣ – حصول الدول العربية على قروض خارجية من المصارف التجارية الأوروبية ومن المنظمات الدولية ساعدتها على تمويل مشاريعها الاقتصادية والاجتماعية وساهمت في تخفيض عجز الموازنة (زيادة الإصدار النقدي) الذي يؤدي إلى التضخم وقد حصل الاستقرار المالي والنقدي خلال هذه الفترة .

٤ – قيام استثمارات جانبية (خاصة أو عامة) الى جانب الاستثمارات الحكومية نظراً لتوفر شروط شروط جديدة الأمر الذي أدى الى زيادة الطلب على العمالة وتوظيف أكثر العمالة الفائضة .

٥ – زيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي وزيادة الدخل القومي الأمر الذي انعكس إيجابا على وضع الاستهلاك حيث ازدادت معدلات الاستهلاك وتوفرت أنواع السلع المحلية والمستوردة وبأسعار كانت تتناسب **ومستوى الدخل** .

إن هذه الإجراءات التي **حدثت خلال الفترة** ١٩٧٣–١٩٨٢ قد ساهمت بشكل مباشر في زيادة معدلات التضخم **وتخفيض معدلات البطالة** الأمر الذي ساعد على تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية **للسكان ، فازداد حجم** الخدمات الاجتماعية (صحة ـ تعليم ـ ثقافة) وتحسن الوضع المعاشي للسكان **بازدياد حجم الدخل** مقارنة مع مستوى الأسعار وتوفرت السلع بكافة أنواعها المحلي والمستورد وصنفت هذه المرحلة بمرحلة العيش الرغيد والرفاهية وكانت أشبه بالحلم في تاريخ الدول العربية .

٩ - أسباب الركود في الدول العربية :

عاشت الجماهير العربية في بحبوحة من أمرها قرابة عشر سنوات لكن هذا الأمر لم يدم طويلا إذ سرعان ما ظهرت الأزمات التي لم تكن متوقعة ، فظهرت استحقاقات جديدة وحان وقت سداد الديون الخارجية وانخفضت أسعار النفط وظهرت حالة عدم الاستقرار في المنطقة العربية وقد انعكس ذلك على الوضع الاقتصادي فظهرت بوادر الركود التي تعود في حقيقتها للأسباب التالية :

أ- تباين وجهات النظر السياسية في المنطقة فيما بين الدول العربية وذلك على إثر توقيع مصر اتفاقية كامب ديفيد عام /١٩٧٩/ وبداية الحرب العراقية الإيرانية في صيف /١٩٨٠/ وانقسام الدول العربية بين مؤيد ومعارض لهذه الحرب التي استنزفت الطاقات العربية وقدرت تكاليفها بمقدار ٧٥ مليار دولار حتى عام /١٩٨٨/ عندما توقفت . إن هذه الخلافات قد أدت إلى توقف المساعدات العربية وتوجه أكثرها إلى العراق لدعم موقفة العسكري فانعكس ذلك سلباً على برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية الفقيرة ، فبدأت أزمة الركود والبطالة تظهر شيئاً فشيئاً الى أن تفاقمت عام /١٩٨٨/ .

ب - سوء توزيع الدخل القومي : أدت الإجراءات التي قامت بها الدولة عند انخفاض الإيرادات الحكومية إلى إعادة توزيع الدخل لصالح الأغنياء بدلاً من التوزيع لصالح الفقراء وذلك من خلال السياسات التالية :

أ - تثبيت الرواتب والأجور وعدم زيادتها نظراً لعدم توفر مصادر التمويل أو لتوقف المساعدات العربية .

ب - تخفيض حجم الدعم السلعي والإعانات التي تقدمها الدولة لدعم الأسعار للمواد الغذائية الأساسية (خبز - سكر - رز - زيت نباتي - مواد غذائية أخرى) .

ج - إطلاق العنان للأرباح حيث تخلت الدولة عن سياسة مراقبة الأرباح وبما أن الأسعار قد ارتفعت لذلك تضاعفت الأرباح دون تدخل الدولة للحد من هذا الارتفاع أو مقابلته برفع الأجور .

إن هذه الإجراءات قد ساهمت في إعادة توزيع الدخل لصالح الأغنياء فازداد الأغنياء غنى وازداد الفقراء فقراً مما ساعد على زيادة معدلات البطالة وزيادة مستويات الفقر .

ج - انخفاض أسعار النفط عام /١٩٨٢/ إلى ٣٠ دولار للبرميل الواحد ثم إلى ١٥ دولار عام /١٩٨٧/ وقد أدت هذه التخفيضات إلى نقص الفوائض المالية لدول الخليج العربي فأوقفت المساعدات أو خفضتها إلى أقل من النصف مما أثر على الدول العربية الفقيرة وقد توقفت مشاريعها العمرانية التي كانت تستوعب العمال المحليين فظهرت بوادر حركة الركود الاقتصادي .

د - التضخم المستورد : إن ارتفاع أسعار المواد الصناعية في أوروبا مع بداية عام /١٩٨٠/

قد أجبر الدول العربية على استيراد التضخم حيث انتقلت هذه السلع بأسعارها المرتفعة مما ساهم في تخفيض القدرات المالية إضافة إلى انعكاسه في السعر فارتفعت الأسعار المحلية نتيجة التكنولوجيا المستوردة ، وكانت عنصراً سلبياً على الإمكانات المالية وإمكانيات الاستثمار والتشغيل .

هـ - تراجع الاستثمار والإنتاج : إن مجموعة الأسباب السياسية وعدم الاستقرار في المنطقة العربية إضافة إلي عدم توفر الشروط الأساسية للاستثمار قد أدى إلى انخفاض حجم الاستثمار في الوطن العربي بشكل عام وقد أدى هذا التراجع إلى انخفاض حجم الإنتاج من السلع والخدمات وتزايد الاعتماد على العالم الخارجي .

إن حالة عدم الاستقرار قد أدت إلى انخفاض حجم الاستثمارات الأجنبية الداخلة إلى المنطقة العربية وأفريقيا بشكل عام حيث بلغت هذه الاستثمارات حوالي / ٤٦٢١ / مليون دولار عام / ١٩٩٠ / وتزايدت إلى / ٧١٢٥ / مليون دولار عام / ١٩٩٥ / وهي تشكل ١٣٪ من الاستثمارات العالمية لعام / ١٩٩٠ / ، بينما تشكل ١ر٧٪ من الاستثمارات العالمية لعام / ١٩٩٥ / أي أن هذه الاستثمارات قد هبطت إلى النصف تقريباً رغم تزايد قيمتها ، لكن المستثمرين الأجانب خلال هذه الفترة قد توجهوا إلى شرق آسيا طمعاً في الاستقرار وتوفر شروط ومتطلبات الاستثمار هناك [١٩].

جدول رقم (١) يوضح تطور الاستثمارات الحكومية في الوطن العربي - بمليار دولار

السنوات	إجمالي النفقات العامة	النفقات العامة / الناتج المحلي	حجم الإنفاق الجاري	٪	حجم الإنفاق الاستثماري	٪	الإنفاق الاستثماري / الناتج
1992[20]	168.3	41.7%	115.6	68.7%	52.6	28.6%	13%
1993	159.2	38.9%	109.8	69.0%	49.3	27.7%	12%
1994	157.5	37.6%	104.1	66.1%	53.4	30.7%	12.7%
1995	160.8	35.6%	122.2	76.0%	38.6	22.7%	8.5%
1996	173.7	34.9%	133.1	76.6%	40.6	22.3%	8.1%
1997	186.1	35.8%	141.6	76.1%	44.5	22.6%	8.5%
1999[21]	178.8	28.7%	143.0	80.4%	35.7	19.1%	% 5.7
2000	200.7	27.5%	158.7	79.1%	41.9	20.9%	% 5.7
2001	206.3	29.1%	160.7	77.9%	45.6	21.5%	% 6.4
2002	205.7	28.7%	158.1	76.9%	47.6	22.5%	% 6.6

يلاحظ من خلال الجدول المذكور رقم (١) بأن الإنفاق الحكومي الاستثماري في الوطن العربي قد انخفض من مبلغ / ٥٢ر٦ / مليار دولا عام / ١٩٩٢ / إلى / ٤٤ر٥ / مليار دولار عام / ١٩٩٧ / وقد انخفضت نسبة الاستثمار الحكومي إلى الناتج من ١٣ ٪ إلى ٨ر٥ ٪ في عام / ١٩٩٧ / لكن تزايد أسعار النفط في السنوات الأخيرة قد أدى إلى ارتفاع حجم الاستثمار بحيث وصل عام ٢٠٠٢ إلى ٤٧ر٦ مليار دولار ، أي لم يصل إلى مستوى عام ١٩٩٢ وأن النسبة إلى الناتج وصلت إلى ٦ر٦ ٪ .

وتشير هذه النسبة إلى تراجع الاستثمار الحكومي وتزايد الاستثمار الخاص والأجنبي

وبالتالي فإن هذا التراجع يؤدي إلى النتائج التالية :

١ – اضمحلال دور الدولة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي وتزايد دور القطاع الخاص الأمر الذي يؤدي إلى تطور اتجاه الليبرالية الاقتصادية .

٢ – تزايد معدلات البطالة لأن الاستثمارات الحكومية في الوطن العربي تساهم بشكل مباشر في خلق الوظائف للعاطلين عن العمل .

٣ – تزايد معدلات الفقر وخاصة في صفوف العاطلين عن العمل وتزايد الثراء الفاحش لدى القلة التي تتحكم بالاستثمار والإنتاج مما يساهم في تعميق الركود الاقتصادي في الظروف الراهنة.

إن هذه النتائج التي ترتبت على تراجع الاستثمار الحكومي تساهم بشكل مباشر في إحداث الركود التضخمي غير المتوقع في العالم العربي .

١ – الأزمة الآسيوية : إن نتائج الأزمة الآسيوية قد ألقت بظلالها على العالم العربي حيث أدى انخفاض الطلب الآسيوي على المواد الأولية والنفط إلى انخفاض أسعارها وبما أن الدول العربية تصدر النفط والمواد الخام فقد انخفضت عائدات التصدير لديها وانخفض حجم الفوائض المالية والجدول التالي يوضح ذلك :

جدول رقم (٢) يوضح تطور حجم الاستيراد والتصدير والميزان الخارجي مع العالم - مليار دولار -

السنة	الصادرات	الواردات	الفائض	ميزان الدخل والخدمات	الفائض بالأسعار الجارية	الصادرات / الفائض
1992[22]	134.3	124.1	10.2	-27.3	486.2	% 27.6
1993	128.4	123.3	5.1	-21.8	486.1	% 26.4
1994	131.6	122.4	9.2	-18.7	496.9	% 26.4
1995	147.0	134.5	12.5	-14.9	530.0	% 27.7
1996	170.9	140.7	30.2	-15.2	575.7	% 29.6
1997	177.0	146.6	30.6	-15.9	598.8	% 29.5
1999[23]	171.0	146.7	24.3	-13.3	648.0	% 26.3
2000	252.6	155.9	96.7	-22.5	729.0	% 34.6
2001	237.7	162.7	75.0	19.1	708.2	% 33.5
2002	240.9	175.3	65.6	65.6	716.6	% 33.6

يلاحظ من خلال الجدول رقم (٢) ارتفاع قيمة الصادرات من ١٤٣,٣ مليار دولار إلى ١٧٧,٠ مليار دولار وهي زيادة حقيقية لأن أسعار النفط كانت شبه ثابتة ، بل في تراجع واضح . أما في بداية عام ٢٠٠٠ فقد بدأ الارتفاع في أسعار النفط وظهرت الزيادة واضحة في الصادرات حيث وصلت في عام ٢٠٠٢ إلى ٢٤٠,٩ مليار دولار .

أما الصادرات إلى الناتج فقد ازدادت بشكل تدريجي لكنها سجلت انخفاضاً في أعوام ١٩٩٧–١٩٩٨–١٩٩٩ بسبب الأزمة الآسيوية وانخفاض الطلب العالمي على النفط والمواد الأولية ، لكن ارتفاع أسعار النفط قد أدى لزيادة الصادرات مرة ثانية منذ عام ٢٠٠٠ وحتى الوقت الحاضر وتمثل الزيادة في الناتج زيادة حجم النفط والمواد الأولية ولا تمثل زيادة في الصادرات

الصناعية الأمر الذي يبين بشكل واضح تراجع حجم الاستثمار وتزايد معدلات البطالة وتعمق حالة الركود التضخمي التي توحي بانخفاض الإنتاج الصناعي .

ز – تراجع حجم الاستثمارات القادمة إلى الدول العربية :

تشير الإحصاءات والتقارير المالية والنقدية الدولية إلى تراجع حجم الاستثمارات الأجنبية القادمة إلى الدول العربية وقد أدى ذلك إلى انخفاض حجم الاستثمار الصناعي والزراعي الأمر الذي أدى لزيادة معدلات البطالة والجدول رقم (٣) يوضح ذلك

جدول رقم (٣) يوضح تطور الاستثمارات الأجنبية القادمة إلى الدول العربية

– بمليارات الدولارات –

البيان	١٩٩١[1]	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٩[2]	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
المساعدات الإنمائية للدول النامية	61.8	61.5	57.1	61.3	60.3	58.5	57.7	52.7	50.3	51.7	
المساعدات الإنمائية للدول العربية	10.3	8.2	7.2	7.6	5.7	6.3	6.1	5.3	4.8	5.1	
%	16.7%	13.4%	12.6%	12.4%	9.5%	10.8%	10.5%	10%	9.5%	10.2%	
الاستثمارات المباشرة طويلة الأجل	41.3	50.4	73.1	87.1	99.7	110.5	120.3	321.9	252.5	219.7	157.6
الاستثمارات التي دخلت الدول العربية	2.2	2.7	4.8	2.9	1.0	0.5	2.5	3.2	4.5	8.5	7.5
%	5.2%	5.3%	6.5%	3.4%	1%	0.5%	2%				

يلاحظ من خلال الجدول رقم (٣) تراجع حجم المساعدات الإنمائية من ٦١٫٨ مليار دولار عام ١٩٩١ إلى ٥١٫٧ مليار دولار عام ٢٠٠٢ أي تراجعت بمعدل ١٧٪ .

كما يلاحظ بأن المساعدات الإنمائية للدول العربية تراجعت من ١٠٫٣ مليار دولار عام ١٩٩١ إلى ٥٫٣ مليار دولار عام ٢٠٠١ أي تراجعت الى النصف تقريباً .

ويلاحظ من خلال هذا الجدول بأن الدول العربية أصبحت طاردة للاستثمارات بدلاً من أن تكون جاذبة فقد دخل إلى الدول العربية استثمارات طويلة الأجل بمقدار ٧٫٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٢ وهي تعادل الاستثمارات التي دخلت إلى ماليزيا في نفس العام ، كما أنها تعادل ٢٠٪ من الاستثمارات التي دخلت إلى سنغافورة والبالغة ٣٦٫٣ مليار دولار [٢٤] .

وقد ترتب على انخفاض حجم الإستثمار النتائج التالية :

١ – انخفاض حجم الاستثمارات الأجنبية في الدول العربية الأمر الذي يؤدي إلى عدم الترابط مع رأس المال العالمي والاستفادة من خبراته الصناعية .

٢ – انخفاض حجم الاستثمار الأمر الذي يؤدي إلى تصدير المواد الخام بدلاً من تصدير المواد المصنوعة وشبه المصنوعة .

٣ – تزايد معدلات البطالة في صفوف العمال حيث وصلت في عام ٢٠٠٣ إلى ٢٠ مليون عاطل عن العمل .

٤ ـ الاستعاضة عن هذه الاستثمارات بالديون الحكومية أو المساعدات الخارجية وكلاهما يرتب على الاقتصاد الوطني أعباء جديدة غير متوقعة وذات آثار سلبية .

إن هذه الآثار والنتائج التي تبدو واضحة تؤثر على مستوى التشغيل والعمالة في الدول العربية وتؤدي إلى إحداث الركود الحاد الذي بدأت بوادره منذ عام /١٩٩٥/ وما زال يتعمق حتى الوقت الحاضر في أكثر الدول العربية وخاصة (سورية ـ لبنان ـ الأردن ـ مصر ـ تونس ـ المغرب ـ الجزائر ـ السودان) .

10 - النمو الاقتصادي والتضخم والبطالة :

شهدت الدول العربية نمواً ملحوظاً خلال بداية التسعينات من هذا القرن ، حيث ازداد معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي حتى بلغ ٨,٦ ٪ في عام /١٩٩٦/ كما في الجدول التالي :

جدول رقم /٤/ تطور الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات التضخم والبطالة في الدول العربية ـ مليار دولار ـ

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	معدل النمو السنوي	معدل التضخم السنوي	معدل البطالة
1990	466.6	4.4%	18.4%	9.5%
1991	446.6	-4.3%	16.4%	10.3%
1992	486.2	8.9%	12.3%	11.0%
1993	486.1	0%	9.9%	11.8%
1994	496.6	2.2%	11.9%	11.4%
1995	530.0	6.7%	13.3%	11.5%
1996	575.7	8.6%	12.3%	16.4%
1997	598.6	4%	5.3%	18.5%
1999	648.0	7%	4.5%	20%
2000	729.0	12.5%	2.16%	20%'
2001	708.2	-3%	3.2%	20%
2002	716.6	1%	3.15%	15%

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد /١٩٩٨/ ص ٩-١٢-٢٤-٢٥

يلاحظ من خلال الجدول رقم (٤) تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ معدل النمو في عام /١٩٩٥/ حوالي ٤,٤٪ لكنه تقلب بشكل واضح خلال الأعوام اللاحقة حتى استقر عام /١٩٩٥/ بمعدل نمو قدره ٦,٧٪ ثم ارتفع إلى ٨,٦٪ عام /١٩٩٦/ لكنه تراجع في السنوات اللاحقة /١٩٩٧/ ليصل في عام ٢٠٠٢ حوالي ١٪ فقط ويرجع السبب بذلك ما يلي :

١ ـ الأزمة الآسيوية وما رافقها من انخفاض الطلب العالمي على المواد الأولية وعلى مواد الطاقة .

٢ ـ انخفاض حجم المساعدات الإنمائية للدول العربية حيث انخفضت من /١٠,٣/ مليار دولار في عام /١٩٩١/ إلى /٦,١/ مليار دولار في عام /١٩٩٧/ ثم إلى ٥,٣ مليار دولار عام ٢٠٠١ .

٣ ـ تراجع معدلات نمو الاستثمار الحكومي من /٥٢,٦/ مليار دولار عام /١٩٩١/ إلى /٤٤,٥/ مليار دولار عام /١٩٩٧/ ثم إلى ٤٢,٥ مليار دولار عام ٢٠٠٢ . (١)

٤ – اتجاه الخصخصة وما رافقها من تحول الملكية العامة إلى خاصة وحدوث الاضطرابات في حجم وشكل السلع المنتجة وسوء التوزيع .

إن هذه الأسباب قد أدت لانخفاض الدخل القومي العربي وبالتالي قد رافق ذلك ارتفاع في معدلات البطالة من ٩٫٥٪ عام /١٩٩١/ إلى ١٨٫٥٪ عام /١٩٩٧/ وتراجع معدلات التضخم من ١٨٫٤٪ عام /١٩٩١/ إلى ٥٫٣٪ عام /١٩٩٧/ ثم ارتفاع البطالة إلى ٢٠٪ عام ٢٠٠١ وانخفاض التضخم إلى ٣٫١٥٪ عام ٢٠٠١ .

وبشكل عام يعتبر معدل النمو العالي للقوى العاملة العربية وارتفاع تكاليف تأهيلها وتراجع حركة الاستثمار الداخلية والأجنبية من التحديات الأساسية التي تواجه الاقتصاد العربي ، إضافة إلى ذلك فإن الانفتاح الاقتصادي واشتداد المنافسة بين الشركات العالمية سوف يؤثر على الشركات العربية الصغيرة والمتوسطة وسوف يدفعها للإفلاس أو الاندماج في شركات عالمية كبرى وهذا ما يؤثر مرة أخرى على حجم العمالة العربية خاصة في ظل التطور التكنولوجي .

أما من حيث علاقة التضخم بالبطالة فإنه يلاحظ من خلال الجدول رقم /٤/ بأن تراجع معدلات التضخم منذ عام /١٩٩١/ وحتى الوقت الحاضر قد أدى إلى تخفيض إصدار النقد الوطني وإلى تراجع حجم الاستثمارات الحكومية الأمر الذي يؤدي إلى زيادة معدلات البطالة ، لأن تراجع الاستثمار الحكومي والخاص سوف يخفض الطلب على الأيدي العاملة وسوف تزداد معدلات البطالة وما ينجم عنها من مشاكل اجتماعية واقتصادية وغيرها .

إن ارتفاع معدلات البطالة في الدول العربية الكبرى مثل الجزائر ٢٠٪ ومصر ٩٪ وسورية ١٨٪ والى ١٥٪ في الدول الأخرى سوف يزيد المشاكل سوءاً حيث لا تستطيع الدولة العربية ذات الكثافة السكانية تشغيل الأيدي العاملة لديها ولذلك ستضطر إلى الهجرة وبالتالي هجرة الكفاءات أو إلى افتعال الأحداث السياسية والاجتماعية والى حالة عدم الاستقرار في المنطقة ، سيما وأن الهدف من الشراكة الأوروبية المتوسطية ينصب بالدرجة الأولى على مساعدة الدول العربية على تشغيل عمالها على أرضها بهدف وقف الهجرة إلى الدول الأوروبية ووقف المشاكل الناجمة عن قدوم هؤلاء العمال من قوميات وأديان متباينة .

١١ – برامج صندوق النقد الدولي والبطالة :

تشكل البرامج التي يقدمها الصندوق للدول النامية عامة والدول العربية خاصة وصفة محددة تعتمد على العنصر الاقتصادي دون الأخذ بعين الاعتبار العامل الاجتماعي ، سيما وأن الاقتصادي لا يستطيع تطبيق قراراته وسياساته إلا على مجتمع له من العادات والتقاليد وفيه الغني والفقير والصناعي والحرفي فكيف ستنفذ هذه السياسات بالسهولة التي يفترضها خبراء الصندوق ؟

إن الالتزام بتعاليم الصندوق يعني إعادة توزيع الدخل لصالح رأس المال وأصحاب الفعاليات الاقتصادية ويعني زيادة الفقر وزيادة عدد الفقراء والنتيجة الاقتصادية المتوقعة نقص الاستهلاك ومن ثم انخفاض حجم الطلب فكيف ينظر خبراء الصندوق لهذه النتيجة ؟ وما هي الإجراءات الجديدة لرفع القدرة الاستهلاكية للمواطنين ؟

تؤثر برامج صندوق النقد الدولي بشكل مباشر على الطبقات الفقيرة وعلى ذوي الدخل المحدود وعلى العمال والموظفين في القطاع العام والهيئات الإدارية حيث تزداد أوضاع هؤلاء سوءاً نظراً لاتجاهات الخصخصة التي يفضلها الصندوق ونظراً لرفع أسعار الخدمات الحكومية " الصحة ـ التعليم " ولإلغاء الدعم السلعي لأسعار المواد الغذائية .

12 - الآثار الاجتماعية للركود التضخمي :

يعتبر الركود التضخمي من الأمراض الاقتصادية التي تعاني منها الدول المتقدمة التي بلغت شوطاً كبيراً من النمو الاقتصادي ، ومع ذلك فقد أدت البطالة كما ذكرنا لتغيرات اجتماعية وتفكك أسري ومشاكل أخرى متعددة ، فالسؤال المطروح هل تتشابه حالة الدول العربية مع الحالة في الدول المتقدمة ؟ وهل ستظهر نفس الآثار السلبية التي ظهرت في تلك الدول ؟

تفرز البطالة آثاراً اجتماعية متقاربة تتعلق بتفكك الأسر والعادات والتقاليد وفي انتشار الجرائم وأعمال السلب والنهب للحفاظ على الحياة، لكن الرباط الروحي وانتشار الجمعيات الإسلامية الخيرية التي تتخصص بمساعدة الفقراء قد تخفف من الآثار السلبية للبطالة وقد تؤخر عملية ظهور العصابات المنظمة "عصابات المافيا" التي تضرب بالأعراف الاجتماعية عرض الحائط وتوجه جل اهتمامها للسلب والقتل. وللتعرف على الآثار السلبية للركود التضخمي في الوطن العربي سوف نعالجها كما يلي :

أولاً : تزايد معدلات الفقر :

يقع على الفقراء ومحدودي الدخل عبء البرامج الإصلاحية في الدول العربية ويقصد بالفقراء أفراد الفئات والشرائح الاجتماعية الذين يعيشون على خط الفقر أو بالقرب منه ، وينحصر هؤلاء بما يلي :

" صغار الملاكين الزراعيين والعمال الزراعيين ، العمال والموظفين لدى القطاع الحكومي والعاطلون عن العمل والمهمشين في المدن ممن يعملون بأنشطة خدمية لا تستحق الذكر ، العجزة والمرضى والمتقاعدين واللذين يحصلون على إعانات اجتماعية وغيرهم " (٢٧).

حيث تشير الإحصائيات الدولية إلى تزايد معدلات نمو الفقر في الدول العربية وخاصة " السودان ـ مصر ـ الأردن ـ سورية ـ الجزائر ـ المغرب ـ اليمن ـ الصومال ـ تونس " حيث يبلغ مستوى خط الفقر في هذه الدول ٣٠ دولاراً شهرياً أي من يحصل على هذا المبلغ يتم تصنيفه تحت خط الفقر وعلى هذا الأساس يبلغ حجم الفقراء في تونس ١٧٪ من السكان ، وفي سورية ١٤٪ ، الأردن ١٦٪ مصر والجزائر ٢٣٪ ، المغرب ٣٧٪ ، السودان والصومال ٦٠٪ واليمن ٣٠٪ وتعتبر هذه النسب مرتفعة .وإذا ما أردنا دراسة وتحليل ومقارنة الإحصاءات بين السنوات نلاحظ تزايد معدلات الفقر نظراً لتزايد البطالة وانخفاض حجم الإعانات الحكومية ورفع أسعار الخدمات الحكومية ، وزيادة أسعار المواد الغذائية وخاصة الخبز لأن الحكومات تقوم بتخفيض حجم الدعم السلعي سنوياً وتعمل بنظام حرية الأسعار الذي يؤدي إلى الاقتراب من السوق العالمية بغض النظر عن الرواتب والأجور المحلية .

ثانياً : البطالة والدخل وسوء التوزيع :

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	نصيب الفرد من الناتج
1990	466.6	2115
1993	486.1	2034
1994	496.9	2029
1995	530.0	2109
1996	575.7	2152
1997	598.6	2269
1999	648.0	2356
2000	729.0	2594
2001	708.2	2458
2002	716.6	2435

جدول رقم (٥) أعلاه الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ـ مليار دولار ـ
المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٣ ص ٩ و ٢١٩

تعتبر البطالة أحد أهم النتائج المترتبة على سوء توزيع الدخل القومي في الدول العربية ، فقد لوحظ في السنوات الأخيرة تزايد الدخل القومي في الدول العربية كافة ، لكن توزيع وإعادة توزيع الدخل يخضع لسياسات متباينة، حيث تركز أكثر السياسات في الدول العربية على إطلاق العنان للأرباح وتقييد الرواتب والأجور، الأمر الذي يؤدي لإعادة توزيع الدخل لصالح الأغنياء وهذا ما يقود بدوره إلى تراكم الثروات لدى البعض ولإفقار الملايين بالمقابل ، لكن النتيجة الأكثر سوءاً في إعادة التوزيع هذا أن الطغمة المالية في الوطن العربي لا تستثمر أموالها في الصناعة أو الزراعة ، بل تقوم بنقل أموالها خارج الوطن العربي

للمضاربة به في أسواق المال الأوروبية، أو لتوظيفه في القطاع المصرفي الأوروبي في الوقت الذي يحرم منه اقتصاد وشعب مساهم في إنتاجه ، فهل يقوم الأوربيون بمثل هذه الإجراءات في بلادهم؟

لماذا يتعصب الأوربيون لاقتصادهم رغم وجود البطالة ونسب الأرباح المتدنية ؟

يلاحظ بأن نصيب الفرد من الناتج وصل في عام /١٩٩٠/ إلى (٢١١٥) دولاراً ثم تراجع بعد ذلك ليصل إلى (٢٠٢٩) دولاراً وتزايد ليصل إلى (٢٢٦٩) دولاراً عام /١٩٩٧/ ثم وصل إلى ٢٤٣٥ دولاراً عام ٢٠٠٢ ، لكن ذلك لا يعكس تحسناً اقتصادياً واجتماعياً لآن نصيب الفرد بالمتوسط ولجميع الدول ظاهرة حسابية ، بينما يلاحظ على الصعيد العملي ارتفاع نصيب الفرد في كل من الكويت وقطر والإمارات إلى (١٩) ألف دولار وفي السعودية وعمان وليبيا إلى (١٠) آلاف دولار في حين لا يتجاوز نصيب الفرد قي لبنان (٥) آلاف دولار ، أما الدول العربية الأخرى السودان واليمن وموريتانيا فيصل نصيب الفرد إلى حوالي (١٠٠٠) دولار أما في مصر وسوريا والمغرب والأردن والجزائر فإن نصيب الفرد أقل من ١٠٠٠ دولار أما تونس فتصل إلى ٢٠٠٠ دولار .

إن هذه المتوسطات لا تعكس الوضع المعاشي للسكان ففي حين تلاحظ تزايداً واضحا

في بعض الدول نلاحظ تدني حصة الفرد في الدول الأخرى الفقيرة وهذه الدول تعاني من تزايد البطالة الأمر الذي يدفعنا لدراسة حصة الفرد من الناتج داخل كل دولة ففي مصر وسورية والأردن والجزائر والسودان يستأثر أصحاب الفعاليات الاقتصادية بالقسم الأعظم من الدخل بينما يحصل السواد الأعظم على ما نسبته ٢٥٪ فقط من الدخل القومي وهذا ما يؤكد بأن نصيب الفرد لا يعكس وضعاً معاشياً سليماً ، بل تحديد حصة الفرد من الناتج وموقعه الاجتماعي تحدد لنا المستوى المعاشي الذي يحصل عليه الفرد في بلاده ، لذلك يلاحظ تقرير التنمية البشرية تزايد خط الفقر في الدول المذكورة نظراً لتدني حصة الفرد من الناتج وازدياد معدلات البطالة .

خاتمة البحث

إن تتبع الأسعار والخدمات الاجتماعية يوضح لنا التدهور الشديد والمستمر في أوضاع الفقراء ويوضح لنا على الجانب الآخر تزايد الاستهلاك الترفيهي واستيراد الكماليات والسلع الفاخرة ، فقد أدت برامج الإصلاح إلى خلق تناقضات جديدة لم تكن بالحسبان وأظهرت عجز الدولة عن الإصلاح بداية للتحرير المالي والتجاري والاندماج في السوق العالمية وفقاً لرغبات وطموحات شريحة محددة المرتبطون بالسوق العالمية" وهكذا أصبحت الاقتصاديات العربية تنتقل من حال لأخرى وجميعها نحو الأسوأ .

النتائج و التوصيات

تتضمن النتائج و التوصيات آليات الإصلاح و المواءمة وإن الآثار السلبية السابقة المذكورة تتطلب من الدول العربية تشكيل فرق عمل علمية من مختلف الاختصاصات ومن مختلف التيارات وذلك بهدف دراسة مشكلة الركود التضخمي التي بدأت تتعمق في الاقتصاديات العربية وإيجاد الحلول المناسبة لها . وفي هذا الإطار نقترح بعض السياسات والإجراءات النقدية والمالية اللازمة لتخفيف حدة الآثار السلبية التي تفرزها الأزمة وأهم هذه الإجراءات :

١ –فتح آليات حوار جديدة مع صندوق النقد الدولي سيما وأن الصندوق قد لاحظ من خلال تجاربه بأن التركيز على الجانب الاقتصادي في برامجه يخلق مشاكل اجتماعية جديدة تزيد الوضع تعقيداً ، بل تفقد النجاحات الاقتصادية أهميتها وفي هذا الإطار عقد صندوق النقد الدولي مؤتمراً في ٨–٩ حزيران ١٩٩٨ حول " السياسة الاقتصادية والإنصاف " وقد ركزت أكثر المداخلات على النقاط التالية :

١) يجب أن ينصب التركيز الرئيسي للسياسات المنصفة على زيادة فرص العمل للمواطنين الأقل حظاً ، أي يجب على الصندوق تخفيض نسب الفقر عبر سياسات اجتماعية مرافقة للسياسات الاقتصادية [٢٨].

٢) إن مساعدة الفقراء تتطلب زيادة المستوى التعليمي ورفع كفاءتهم عن طريق برامج تقيمها الدولة بشكل مجاني لتعليم الفقراء على إدارة الآلات الحديثة وتطبيق نظم إدارية جديدة .

٣) تطبيق برامج الضمان الصحي كما هو الحال في الدول المتقدمة وذلك لدعم

قدراتهم الإنتاجية ومساعدتهم على مواصلة العمل الإنتاجي دون تعطل.

٢ – ضرورة تدخل الدولة لتحقيق الإنصاف الاجتماعي وذلك عن طريق إعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء باستخدام السياسة الضريبية " وبشكل خاص الضرائب المباشرة " لأن أكثر الأنظمة الضريبية في الدول العربية ما زالت تعتمد على الضرائب غير المباشرة التي كثيراً ما تكون غير منصفة للفقراء ، فمن خلال السياسة الضريبية يمكن إعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء ويؤدي ذلك لرفع قدرة الدولة على القيام بالبرامج الاجتماعية .

٣ – إعانات البطالة : تعتبر إعانات البطالة من أهم المساعدات الاجتماعية التي تقدمها الدول المتقدمة فطالما أن العمال يدفعون جزءاً من رواتبهم لدعم إعانات البطالة والدولة تدفع الجزء الآخر ، فلماذا لا تستخدم الدول العربية هذا النظام سيما وأنه من العمال ومن الدولة لمساعدة العاطلين عن العمل حيث يخفف هذا البرنامج الآثار السلبية للبطالة .

٤ – العمل على زيادة معدلات الرواتب والأجور بنفس معدلات التضخم كما يحدث في الكثير من الدول النامية والمتقدمة حيث تربط مستوى الأحر بمعدل التضخم وتزداد الأجور بشكل تلقائي دون الحاجة لإصدار قوانين لرفع الأجور ،حيث تطبق تركيا ودول شرق أسيا وأكثر الدول المتقدمة هذا النظام بهدف الحفاظ على التوازن بين الأجور والأسعار وهي أهم أدوات السياسة الاقتصادية .

٥ – إعادة النظر بالاستثمار وقوانين الاستثمار في كل من (سورية ـ الأردن ـ الجزائر ـ المغرب ـ السودان ـ اليمن) بحيث تستطيع هذه الدول استقطاب الرساميل الأجنبية الضخمة أي الانتقال من الاستثمار في لصناعات التحويلية إلى الاستثمار في الصناعات الثقيلة وذلك بمشاركة شركات أجنبية كبيرة ، حيث تساهم هذه الصناعات في زيادة الإنتاج والدخول وتساهم في تشغيل العمالة الفائضة .

٦ – خلق شركات عربية مساهمة تعطى مزايا وتسهيلات متعددة تقيم مراكز إنتاجية في أكثر الدول العربية لاستثمار المواد الأولية وتصنيعها بدلاً من تصديرها بالشكل الخام الأمر الذي يؤدي إلى زيادة مستوى التشغيل واستغلال الموارد بشكل أفضل وتشغيل العمالة المتزايدة، إضافة إلى أهميتها في جذب الرساميل العربية إلى الوطن العربي والقدرة على تجميع المدخرات الوطنية الصغيرة حيث يمكن أن تنتهي مثل هذه الشركات لإقامة احتكار عالمي لإنتاج وتسويق منتج معين كما هو الحال في الشركات متعددة الجنسيات .

٧ – إقامة مصرف عربي كبير برأسمال حكومي من حكومات الدول العربية يصل إلى ٥٠٪ ومساهمة القطاع الخاص والقطاع العائلي بمقدار ٥٠٪ وذلك بهدف تقديم القروض للمنشآت الصناعية الضخمة أو القيام بالمشاركة مع الصناعات العربية الكبيرة ، سيما وأن المنشآت المصرفية العربية ما زالت غير قادرة على المنافسة أو المشاركة في المشاريع الصناعية الضخمة حيث يصل حجم الموجودات المصرفية العربية إلى /٢٤٣,٥/ مليار دولار في حين تصل موجودات " مصرف طوكيو ـ ميتسوبيشي " إلى /٦٤٧,٧/ مليار دولار ، فهل يمكن المقارنة بين الإمكانيات العربية المالية والإمكانيات اليابانية لمصرف واحد ؟ بالطبع تصعب

المقارنة ولذلك يجب على الدول العربية التفكير بالاندماج المصرفي أو إقامة مصارف جديدة على أساس المشاركة من الدولة والأفراد في كل الدول العربية وذلك لتجميع المدخرات والقدرات المالية ودعم المنشآت الصناعية العربية [٢٩] .

٨ – تطوير منطقة التجارة العربية الحرة ومحاولة التخلص من الاستثناءات والقيود والعراقيل التي تفرضها الدول على السلع والخدمات لأنها تشكل مدخلاً عملياً لتوسيع السوق العربية وفتح المجالات أمام الصناعات العربية للتطوير والتحديث ، فكلما كبرت السوق وتوسعت كلما استطاعت الشركات زيادة فرص الاستثمار وتشغيل الأيدي العاملة والتخلص من الحالة الراهنة من الركود الذي تعاني منه الاقتصاديات العربية .

إن هذه الآليات والسياسات تشكل مع بعضها البعض مدخلاً نظريا لحل لمشاكل التي تعاني منها الاقتصاديات العربية من الركود التضخمي ، فإذا لم تستطع الاقتصاديات العربية ترتيب أوضاعها الداخلية فإنها لن تستطيع الصمود أمام المستجدات الدولية الراهنة وبشكل خاص الانفتاح الاقتصادي العالمي وتحرير تجارة السلع والخدمات والشراكة الأوروبية المتوسطية وغيرها من الاستحقاقات القادمة ، فكلما أسرعت الدول العربية في إعادة ترتيب أوضاعها الداخلية بإجراء إصلاحات هيكلية كلما ازدادت المكاسب في السوق الدولية وكلما انعكس ذلك إيجابا على الأوضاع الاجتماعية للطبقات الفقيرة عن طريق زيادة التشغيل وتخفيف الآثار السلبية للبطالة وزيادة مستويات التكافل الاجتماعي والضمان الصحي وغيرها من السياسات التي تدعم تطوير الإنتاج الوطني .

الهوامش

(١) -- فؤاد مرسي : النقود والبنوك ، معهد الدراسات العربية ١٩٥٥ ص ٤٠١-٤١٠ .
(٢) -موفق السيد حسن المشكلات الاقتصادية المعاصرة ، جامعة دمشق /١٩٩٤/ ص ١٧٣ .
(٣) – زينب حسين عوض الله اقتصاديات النقود والمال ، الدار الجامعية ، بيروت ١٩٩٨ ، ص ٢٥٠-٢٥١ .
(٤) – كمال شرف -هاشم أبو عراج : النقود والمصارف ، جامعة دمشق ، ١٩٩٤ ص ١٢٠ .
(٥) – رمزي زكي : التضخم المستورد ، الأمانة العامة للشؤون الاقتصادية ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص/٨٦/ .
(٦) – ناظم الشمري : النقود والمصارف والنظرية النقدية ، دار زهران للنشر والتوزيع -عمان ١٩٩٩ ص٤١٥ .
(٧) – رمزي زكي : الاقتصادي السياسي للبطالة ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد ٢٢٦ -الكويت ، تشرين الأول ١٩٩٧ ، ص ٣٩٩ .
(٨) -جيمس جوارتيني - ريجارد استروب : الاقتصاد الكلي ، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن وعبد العظيم محمد ، دار المريخ للنشر الرياض ١٩٩٨ وص ٤٦١-٤٦٣ .
(٩) باري سيجل : النقود والبنوك والاقتصاد ، وجهة نظر النقديين ، ترجمة طه عبد الله منصور وعبد الفتاح عبد الرحمن ، دار المريخ للنشر ، الرياض ١٩٨٧ ، ص ٦١٥ .
(١٠) كامل بكري -إيمان محمد زكي ،: مبادئ الاقتصاد الكلي ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ١٩٩٥ ، ص١٠٣-١٠٤ .
(١١) رمزي زكي : الاقتصاد السياسي للبطالة ، مرجع سابق ، ص ٣٧٩-٣٩٠ .
(١٢) -رمزي زكي : التضخم المستورد ، مرجع سابق ، ص .
(١٣) -ميشيل روكار : التضخم في الصميم ، ترجمة أنطون حمصي ، منشورات وزارة الثقافة ، دمشق ، ١٩٨٠، ص ١٣٥ .
(١٤) -مصطفى سويف : المخدرات والمجتمع نظرة متكاملة ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد ٢٠٥ الكويت ، ١٩٩٦ ، ص ١٨٠-١٨٥ .
(١٥) -رمزي زكي : الاقتصاد السياسي للبطالة ، مرجع سابق ص ١٣٥ .
(١٦) -تقرير الاستثمار الدولي لعام /١٩٩٧/ ، نيويورك ، ص ٢٧٤ .
(١٧) – التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام /١٩٩٨/ ص ٢٧٣-٢٧٥/ .
(١٨) – التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٣ ص ٣١٤-٣١٧ .
(١٩) – التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام /١٩٩٨/ ص ٢٧٣-٢٧٥
(٢٠) – التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٣ ص ٢٣٢-٢٣٦
(٢١) – التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام /١٩٩٨/ ص ٢٧٣-٢٧٥ .
(٢٢) – التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٣ ص ٣٦٥ .
(٢٣) – تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٤ -الامم المتحدة ص٧ .
(٢٤) – التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٣ ص ٣١٧ .
(٢٦) -رمزي زكي : التضخم والتكيف الهيكلي في الدول النامية ، دار المستقبل العربي بيروت -القاهرة ١٩٩٦ ص ١٨٢ .
(٢٧) فيتو تانزي : المشاركون في المؤتمر يتفقون على القضايا -الأساسية- ، مجلة التمويل والتنمية المجلة ٣٥ العدد ٣ ١٩٩٨ ص ٦-٧ .
(٢٨) هشام البساط: كيف تصبح المصارف العربية مؤسسات كبرى، مجلة المصارف العربية العدد ٢٠٥ كانون الثاني ١٩٩٨ ص ٤٤-٤٩ .

قائمة المراجع

- د.صبحي تادرس قريصة وأحمد نعمة الله: اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، بيروت، ١٩٩٥.
- د. علي كنعان اقتصاديات المال والسياستين المالية والنقدية ، منشورات دار الحسنين دمشق ١٩٩٧م
- زينب حسين عوض الله: اقتصاديات النقود والمال، الدار الجامعية بيروت، ١٩٩٨.
- د. فؤاد مرسى النقود والبنوك — دار المعارف — القاهرة ١٩٨٥م.
- د.رمزي زكي: التضخم والتكيف الهيكلي، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٩٦.
- د. موفق السيد حسن: المشكلات الاقتصادية المعاصرة، منشورات جامعة دمشق، ١٩٩٤.
- د.سليمان أبو دياب: اقتصاديات النقود والبنوك، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٤.
- د. رمزي زكي: التضخم المستورد دار المستقبل العربي، جامعة الدول العربية، القاهرة، ١٩٨٦.
- د.كامل بكري، إيمان محمد زكي: مبادئ الاقتصاد الكلي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ١٩٩٥.
- ايفانجلوس . أ . كالاميتيس : التصحيح والنمو في أفريقيا ، مجلة التمويل والتنمية المجلة ٣٦ العدد ١ آذار ١٩٩٩ .
- مصطفى سويف : المخدرات والمجتمع نظرة متكاملة ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد ٢٠٥ الكويت ، ١٩٩٦ .
- روديمبر دوربنوش : سياسات الاقتصاد المفتوح ، معهد التنمية صندوق النقد الدولي ـ القاهرة ١٩٩٤ .
- فيتو تانزي : المشاركون في المؤتمر يتفقون على القضايا ـ الأساسية ، مجلة التمويل والتنمية المجلة ٣٥ العدد ٣ ١٩٩٨ .
- هشام البساط: كيف تصبح المصارف العربية مؤسسات كبرى، مجلة المصارف العربية، العدد (٢٠٥)، كانون الثاني، ١٩٩٨.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام ١٩٩٠-٢٠٠٤.
- ناظم الشمري : النقود والمصارف والنظرية النقدية ، دار زهران للنشر والتوزيع ـ عمان ١٩٩٩.
- جيمس جوارتيني ـ ريجارد استروب : الاقتصاد الكلي ، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن وعبد العظيم محمد ، دار المريخ للنشر الرياض ١٩٩٨ .

• ميشيل روكار : التضخم في الصميم ، ترجمة أنطون حمصي ، منشورات وزارة الثقافة ، دمشق ، ١٩٨٠
• مايكل دالتون: نضوج معجزة شرق آسيا، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، مجلد ٣٤، العدد ٣، أيلول، ١٩٩٧ .
• د.رمزي زكي : الاقتصادي السياسي للبطالة ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد ٢٢٦ ـ الكويت ، تشرين الأول ١٩٩٧ .
- world bank, world debt tebt tables, external debt of developing countries, vol, (1989-1990) washington dc., 1990.
- Microfinance Work In The Middle East And North Africa – Judith Brandsma And Rafika Chaouali- Working Paper (23076 December 1998
- http://puplications.worldbank.org
- www.amf.org.ae/varabic/showpage.asp